

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استكمال بقية الإجابات حول الاستحالة

في الجلسة المسبقة قد تمت مقاييسة ما بين نسبة «الحكم و متعلقه» الشرعيين، فاعتقد الزاعم بأنهما يُشابهان نسبة «العرض و معرضه» التكوينيين، إذن إن النسبتين - الحكم و العرض - متوازنان تماماً، و حيث يستحيل تكوينياً تقديم العرض على معرضه في الرتبة[1] وبالتالي سيستحيل أيضاً تقديم الحكم الإنسائي - كوجوب القصد - على متعلقه - الصلاة-[2] و من ثم سئستوجب تقديم المتعلق - الصلاة - على حكمه - وجوب القصد - حتماً، و إلا سيستحيل «قصد امثال متعلق الأمر قبل إنشاء الأمر» إذن فهذه هي قصة الدور لدى مرحلة «الإنشاء».

و تكميلاً للإجابة عن الاستحالة سنستعرض جوابية المحقق الاصفهاني أيضاً قائلاً:

«قوله (قدس سره): و ذلك لاستحالة أخذ ما لا يكاد يتأنى إلا من قبل الأمر... الخ[3] ربما توجّه الاستحالة: بأنه لا بد من ثبوت الموضوع في مرتبة موضوعيته، حتى يتعلّق الحكم به، و سُنخ الموضوع (الصلاحة) هنا لا ثبوت له - في حد ذاته - مع قطع النظر عن تعلّق الحكم به؛ لأنّ الفعل بداعي شخص الطلب الحقيقى المتعلق به.

وفي: أن الحكم بالإضافة إلى موضوعه من «قبيل» عوارض الماهية (فلا تتحقق الاستحالة إذن) لا من قبيل عوارض الوجود؛ كي يتوقف عروضه (الوجود) على وجود المعرض (الموضوع) و عارض الماهية لا يتوقف ثبوته (موضوعه) على ثبوتها (الماهية) بل ثبوتها (الماهية) بثبوته (العارض) كثبوت الجنس بفصله و النوع بالتشخيص؛ إذ من الواضح أن الحكم لا يتوقف على وجود موضوعه خارجاً، كيف؛! و وجوده خارجاً يُسقط الحكم، فكيف يُعرّضه؟ كما لا يتوقف على وجوده ذهنا؛ بداعه أن الفعل بذاته مطلوب، لا بوجوده الذهني، بل الفعل يكون معروضاً للسوق النفسي في مرتبة ثبوت الشوق؛ حيث إنه لا يتشخص إلا ب المتعلقة، كما في المعلوم بالذات بالنسبة إلى العلم، فما هو لازم توقف العارض على معرضه هذا النحو من الثبوت، بل المانع من تقويم الحكم لموضوعه، و تقويم موضوعه به أو بما ينشأ من قبل حكمه أن الحكم متاخر طبعاً عن موضوعه، فلو أخذ فيه لزم تقديم المتاخر بالطبع، و ملاك التقدم و التأخر الطبيعيين أن لا يمكن للمتأخر ثبوت إلا و المتقدم ثبوت و لا عكس، كما في الاثنين بالنسبة إلى الواحد، و نسبة الإرادة إلى ذات المراد كذلك؛ إذ لا يمكن ثبوت لإرادة إلا و ذات المراد ثابت في مرتبة ثبوت الإرادة و لا عكس؛ لإمكان ثبوت ذات المراد تقرراً و ذهنا و خارجا بلا ثبوت الإرادة، و لا منافاة بين التقدم و التأخر بالطبع و المعيبة في الوجود، كما لا يخفى». [4]

وبنظرة إجمالية، تبدو إجابته ديدة و أنيقة - تماماً - شريطة أن نفترض أن الحكم و متعلقه يُشبهان مبحث «العرض و المعرض» التكوينيين - إلا أنه مخدوش -.

و في هذه الساحة، قد تقارنت إجابة المحقق الخميني مع إجابة المحقق الاصفهاني أيضاً، حيث قد ناقش الاستحالة قائلاً:

«و هذه الوجوه كلها مخدوشة:

أما الوجه الأول:[5]

1. فمضافاً إلى عدم كون الأحكام من قبيل أعراض المتعلقات: أما في النفس فلأن الإرادة قائمة بالنفس قيام المعلول بعلته و مضافة إلى المتعلقات إضافة العلم إلى المعلوم بالذات، وأما في الخارج فلأن الأحكام أمور اعتبارية لا خارج لها حتى تكون قائمة بالموضوعات أو المتعلقات (إذن الأحكام الاعتبارية لا تعد أعراضاً ولا ترتهن على موضوعها كي تولد الاستحالة المستعصية).

2. أنه لو فرض كونها من قبيل الأعراض (التكوينية) لم تكن من الأعراض الخارجية (حتى تُصبح الأحكام من أعراض الوجود، كلا) ضرورة أن الخارج ظرف سقوطها لا ثبوتها (الأعراض والأحكام بل الخارج يُسقط الحكم الشرعي فحسب) و لا ضير في كونها (عرضية الحكم) أعراضًا ذهنية (تصورية) سواء كانت من قبيل أعراض الوجود الذهني أو الماهية (وفقاً للمحقق الاصفهاني، فالصلة بذاتها تعد أمراً تصوريًا ذهنيًا فحسب) فإن المتعلقات بقيودها ممكنة التعقل ولو كان تحقق القيود متأخراً عن الوجود الخارجي، فالأوامر (بالصلة) متعلقة بالمعقول الذهني من غير توجيه الأمر إلى ذلك (فيتصور المولى قيود الماهية كقصد الأمر) و لهذا إن تصوّر الصلاة المعقول بقيوده (كالقصد) متقدم على الأمر في الوجود الذهني (و لا يُنجِب الاستحالة) ولو كان في الوجود الخارجي على عكسه (بحيث إن القصد سيتأخر عن الصلاة خارجاً).

3. هذا مضافاً إلى أن كلية القيود الخارجية عن ماهية المأمور به تحتاج في تقييدها بها (القيود) إلى لاحظ مستائف (جديد بحيث يتوجّب أن يتصور المولى القيود أولًا ثم يتصور الماهية ثانية وبالتالي سيتصوّر القيود ثم يتصور الماهية المأمور بها في المرحلة الثانية لكي تزول استحالة تقدّم القيد على المقيد، بينما لو توحّد تصوّران لاستلزم المذكور) فقوله: «صل مع الطهور» تقييد للصلة بلحاظ (وتصوّر) آخر (أي هناك لحظان بحيث سيلاحظ القيود بداية ثم سيُعلق الصلاة على الطهور بتصرّف ثان) فعليه فلا إشكال في إمكان تقييدها (الصلة) بقصد الأمر و الطاعة بلحاظ ثان مستائف، و لا فرق في ذلك بين القيود مطلقاً.[6]

- و نصوغ مقالته بصيغة أخرى: ستتجلى الاستحالة لو اتّحد تصوّر الصلاة مع تصوّر القصد ضمن عملية تصوريّة واحدة، بينما لو فكّنا ما بين التصوّرين - و أضفنا تصوّرات أخرى - بأن يتصور المولى بداية القيود ثم يتصور متعلّقها الصّلاتي لنجحنا في حل الاستحالة تماماً - تقدّم القيود على الصلاة - إذ وفقاً للمحقق الخميني سيسمح لنا أن نقدّم تصوّر القيود على تصوّر الأمر ذهنياً - أي قبل الأمر لا بعد الأمر كي يستحيل - وبالتالي حيث قد تم تشريعها ثبوتاً ضمن مرحلتين فلا يسوغ لنا أن ندمج بين التصوّرين في آنٍ واحد كي نترحلق في الاستحالة.

و نهاجم نقطتها الثالثة:

Ø أولاً: بأن «ثنائية التّصوّر و لحاظ القيود مستائفة» لا تحلّ عويصتنا إطلاقاً، إذ على أيّة حال، إن تصوّر الصلاة مع القصد سيخلق الدور حتماً سواء توحّد التّصوّر أم ثُنِي، فإنّ الأعداد لا تعالج الاستحالة.

Ø ثانياً: أساساً إن «كيان الدور» يرتهن على تحقّق نقطتين:

· قصد شخص الأمر - لا طبيعى الأمر كما زعمه السيد المشكيني -.

· و قصد امثال الأمر ضمن وعاء الخارج - لا في تصوّر المولى ثبوتاً -.

فمنظومة النقطتين قد أؤلّد الدور المستحيل، فاحتفاظاً على هاتين النقطتين علينا أن نعالج المحنور، لأنّ نقصد كليّ الأمر أو أن نُمِرِّر الدور إلى عالم الثبوت – كما زعمه-[7]

Ø ثالثاً: لقد أرَحنا أنفسنا – مسبقاً – عن هذه الكوارث، حيث قد أوضحنا «حقيقة الحكم و موضوعه» بأنّ نَمطَهُما «اعتباري بحت» و ببركته قد تخلصنا عن عرقلة «الدور و الخلف» تماماً بينما الأعلام قد تورّطوا فيها حينما قايسوا «أحكام الشريعة» بأمثال «العرض و المعروض التكويينيّن».

ولكننا حتّى لو افترضنا «الحكم» من نمط العرض التكويني لأجنبنا أيضاً بأنّ الحكم هو من «قبيل» عرض الماهية – لا مصادق لنفس الماهية أو الوجود – وبالتالي لا دخلة «للخارج أو الذهن» في حل الاستحالة نهائياً.

الاستحالة التالية مطروحة في الكفاية

و عقيب ما حَلَّنا عُقدة «استحالة التصور و الإنشاء لقصد الأمر» فقد سَيَرَنا المحقق الآخوند إلى مأساة أخرى أيضاً و هي أنّ «الصلة بضمّ القصد» ليست مقدورة المكلّف نظراً للدور المزبور، بينما المفروض أنّ يلاحظ المولى طاقة المكلّف حين إصدار أوامرها، و إلا لاستبع «التكاليف بالمحال» و هو قبيح، فأمامك الآن نصّ بياناته العميقه:

«و توهم إمكان تعلق الأمر بفعل الصلاة بداعي الأمر و إمكان الإتيان بها بهذا الداعي ضرورة إمكان تصور (المولى) الأمر بها مقيدة (في مقام الثبوت) و التمكن من إتيانها كذلك (مقيدة) بعد تعلق الأمر بها و المعتبر من القدرة المعتبرة عقلاً في صحة الأمر إنما هو في حال الامتثال (الخارجي) لا حال الأمر (فيالتالي قد ارتفعت الاستحالة و الدور)

واضح الفساد ضرورة أنه و إن كان تصورها كذلك يمكن من الإمكان إلا أنه لا يكاد يمكن الإتيان بها (خارجاً) بداعي أمرها لعدم الأمر بها فإن الأمر حسب الفرض تعلق بها مقيدة بداعي الأمر (فاستلزم المحنور ذاك الوقت) و لا يكاد يدعو الأمر إلى ما تعلق به لا إلى غيره.

إن قلت نعم و لكن نفس الصلاة أيضاً صارت مأمورة بها بالأمر بها مقيدة.

قلت كلاماً لأن ذات المقيد لا يكون مأموراً بها فإن الجزء التحليلي العقلي لا يتصف بالوجوب أصلاً فإنه ليس إلا وجود واحد واجب بالوجوب النفسي كما ربما يأتي في باب المقدمة.

إن قلت نعم لكنه إذا أخذ قصد الامتثال شرطاً و أما إذا أخذ شطراً فلا محالة نفس الفعل الذي تعلق الوجوب به مع هذا القصد يكون متعلقاً للوجوب إذ المركب ليس إلا نفس الأجزاء بالأسر و يكون تعلقه بكل بعين تعلقه بالكل و يصح أن يؤتى به بداعي ذاك الوجوب ضرورة صحة الإتيان بأجزاء الواجب بداعي وجوبه.

قلت مع امتناع اعتباره كذلك فإنه يوجب تعلق الوجوب بأمر غير اختياري فإن الفعل و إن كان بالإرادة اختيارياً إلا أن إرادته – حيث لا تكون بإرادة أخرى و إلا لتسلاسل ليست – باختيارية كما لا يخفى إنما يصح الإتيان بجزء الواجب بداعي وجوبه في ضمن إتيانه بهذا الداعي و لا يكاد يمكن الإتيان بالمركب من قصد الامتثال بداعي امتثال أمره.[8]

[1] رغم اتخاذهما ضمن عالم الوجود الخارجي.

[2] و يَبَدُّلُ أنَّ صاحب المتنقى هو المصريح بهذا التقرير قائلًا: «ان متعلق الأمر (الموضوع و القصد) لابد و ان يكون في رتبة

سابقة على نفس الأمر، لأنه معروض الأمر، و العارض متأخر عن معروضه رتبة، و داعي الأمر معلول لوجود الأمر لاستحالة تحققه بدونه فهو متأخر عنه تأخر المعلول عن علته، و عليه فلا يمكن أخذه في متعلق الأمر، لأنه متأخر عن الأمر، ففرض كونه في متعلق الأمر يستلزم فرض تقدمه على الأمر و هو خلف.» (روحانی محمد. منتظر الأصول. Vol. 1. ص413 قم – ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی).

[3] الكفاية: ٢١/٧٢.

[4] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدراسة في شرح الكفاية. Vol. 1. ص322 بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[5] والذي قد استعرضه مسبقاً قائلاً: «فَقَدْ يُقرَّ وجَهُ الامْتِنَاعِ فِيهِ بِلزُومِ تَقْدِيمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، بِأَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَحْكَامَ أَعْرَاضٌ لِلمُتَعَلِّقَاتِ، وَ كُلُّ عَرْضٍ متأخرٌ عَنْ مَعْرُوضِهِ، وَ قَصْدُ الْأَمْرِ وَ الْإِمْتِنَاعُ متأخرٌ عَنْ الْأَمْرِ بِرَبِّهِ، فَأَخْذُهُ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ مُوجِبٌ لِتَقْدِيمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ بِرَتْبَيْنِ». (مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص260 قم)

[6] خمینی، روح الله، رہبر انقلاب و بنیان گذار جمهوری اسلامی ایران، مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص261 – 262 قم – ایران: مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی.

[7] فمحاولة المحقق الخميني في تثنية التصور قد بدلت تصوير التزاع وأخرجته عن الصراع، فإن تبدل موضوع النقاش إلى مقام التصور الثبوتي لا يخرجنا عن ذاك المحذور المحدد، كما قد صنعته المحقق الثنائي حيث قد عدد الجعل إلى تقييمات أولية وثانوية بتقرير متم الجعل كي يتخلص عن المحذور، فإن هذه الطريقة لا تجده نفعاً.

[8] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفاية الأصول (طبع آل البيت). ص73 قم – ایران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.